تحليل العلاقة بين أسعار النفط وعرض النقود الواسع في ظل التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)

Analysis of the relationship between oil prices and the broad money supply in light of sustainable development in Iraq for the period (2004-2022)

أ.د. مصطفى كامل رشيد — كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية — dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي — كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية — sohayla1973@yahoo.com

م. د. منذر عليوي حميد الكبيسي — كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة — monther.alewi@uofallujah.edu.iq

المستخلص:

بعد عام 2004 استأنف العراق انتاج وتصدير النفط الخام بعد حصار دام اكثر من عقد من الزمان واستطاع العراق تحقيق فوائض مالية جيدة من بيع النفط الخام، ولكن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية تسببت بتدمير ما تبقى من أنشطة اقتصادية وتعمقت اكثر التبعية الاقتصادية، حتى صارت أسعار النفط تؤثر بشكل كبير باغلب متغيرات الاقتصاد منها عرض النقود. مشكلة البحث ان الريعية المفرطة في الاقتصاد العراق أسس علاقة خاصة بين أسعار النفط وعرض النقود، مما اسهم كثيرا في تقلبات عرض النقود خلال مدة البحث والذي اسهم بدوره باضطراب نقدي اجبر البنك المركزي العراقي اتخاذ اليات عدة من اجل تجنب حدة تلك التقلبات، مما قوض اغلب خطط التنمية الاقتصادية المستدامة. توصل البحث الى وجود تزامن زمني في المسار الخاص لمعدلات نمو أسعار النفط ومعدل النمو لعرض النقود الواسع في العراق، أوصى البحث الى تبني منهج تشجيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية لزيادة نشاطها والحد من تركز القطاع النفطي في الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، عرض النقود الواسع، التنمية المستدامة، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

After 2004, Iraq resumed the production and export of crude oil after a blockade that lasted more than a decade. Iraq was able to achieve good financial surpluses from the sale of crude oil, but excessive reliance on oil revenues caused the destruction of the remaining economic activities and the economic dependency deepened further, until oil prices became It greatly affects most economic variables, including the money supply. The problem of the research is that excessive rentierism in the Iraqi economy established a special relationship between oil prices and the money supply, which contributed greatly to the fluctuations in the money supply during the research period, which in turn contributed to monetary turmoil that forced the Central Bank of Iraq to adopt several mechanisms in order to avoid the severity of these fluctuations, which undermined most of the plan's Sustainable economic development. The research found that there is a temporal synchronization in the specific path of oil price growth rates and the growth rate of the broad money supply in Iraq. The research recommended adopting an approach to encourage investments in economic sectors to increase their activity and reduce the concentration of the oil sector in the local economy.

Keywords: oil prices, broad money supply, sustainable development, gross domestic product.

المقدمة :

ان الاعتماد المفرط على عائد النفط في تمويل الأنشطة الاقتصادية في العراق قد تسبب بشلل باقي الأنشطة الاقتصادية وارباك عجلة الاقتصاد المحلي، وتراجع دور اهم الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية في توليد القيمة المضافة.

تعاني البلدان الريعية عموما والعراق خصوصا من تبعة اقتصادية عالية تجاه العالم الخارجي وهو ما دفع الى تدهور معدلات التبادل التجاري وجعل الاقتصاد المحلي اسير تقلبات أسعار النفط تبعا للاحداث الاقتصادية الدولية. الامر الذي جعل العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي تتقلب وفقا لتقلبات أسعار النفط ومنها عرض النقود الواسع ضمن نطاق السياسة النقدية.

مشكلة البحث :ان الريعية المفرطة في الاقتصاد العراق أسس علاقة خاصة بين أسعار النفط وعرض النقود، مما اسهم كثيرا في تقلبات عرض النقود خلال مدة البحث والذي اسهم بدوره باضطراب نقدي اجبر البنك المركزي العراقي اتخاذ اليات عدة من اجل تجنب حدة تلك التقلبات، مما قوض اغلب خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهمية البحث :متابعة تاثير تقلب أسعار النفط في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية امر بالغ الأهمية لكونه يترك تاثير تراكمي في انهيار القوة الشرائية وارتفاع في الأسعار في كافة قطاعات الاقتصاد المحلي والأسواق المحلية.

فرضية البحث :ينطلق البحث من الافتراض الاتي: ان تقلب أسعار النفط في بلد يشهد تركز ريعي مرتفع يجعل عرض النقود الواسع يستجيب لتلك التقلبات في مسارها الزمني.

هدف البحث: تحليل المسار الزمني لاسعار النفط في العراق، وتطور عرض النقود الواسع ومكوناته. ومن ثم تحليل العلاقة ما بينهما.

المبحث الأول: اسعار النفط والقطاع الريعي وعرض النقود اطار نظري

لغرض التطرق الى الجانب النظري للبحث، تم تقسيم هذا المبحث الى الفقرات التالي:

أولاً: مفهوم سعر النفط والعوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام :يعبر السعرعن قيمة السلعة معبراً عنها بالنقود ، يعبر سعر النفط بشكل عام عن الكلفة انتاجه مضافا اليها هامش ربح ، يشير سعر النفط الى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية في ظل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية (السماك وباشا،20:1979)اذ ان سعر برميل النفط يسعر وفقا للدولار الامريكي (نعيمة،2010 :4) نظرا لكثرة حجم التداول بالدولار الامريكي وان اكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفعها بالدولار الامريكي (التنير،13،2007). يتحدد سعر النفط كأي سلعةٍ أخرى وفقاً للعرض والطلب عليه؛ إلا إنه يختلف عن باقي السلع بوجود مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديده وهذه العوامل ذات تأثير كبير، إذ يختلف الباحثون في تحديدها. وأبرز العوامل المؤثرة في سعر النفط هي كالآتي(رسن ،1999 : 12)

1. **النمو الاقتصادي:** كلما لارتفاع أسعار النفط أثراً سلبياً حاداً في النمو الاقتصادي في حين إن لانخفاض أسعار النفط اثراً ايجابياً ضعيفاً وبطيءً في النمو الاقتصادي. تتأثر معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية غير المصدرة للنفط سلباً بارتفاع أسعار النفط. كما وإن زيادة أسعار النفط الخام تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي للدول النامية المصدرة للنفط؛ ولكن تقلب أسعار النفط يضر بالنمو الاقتصادي لجميع الدول سواء كانت صناعياً أم ناميةً ومصدرةً للنفط أم غير مصدرةً للنفط .
2. **الطلب الموسمي:** يرى الباحثون بأن هناك نمط من الطلب الموسمي على النفط، حيث أكدت دراسة أُجريت للمدة (1983 – 2017) إن الطلب على النفط يزداد من شهر اذار الى شهر أيلول في حين ينخفض الطلب على النفط من شهر تشرين الأول الى شهر شباط.

3. **سعر صرف الدولار الأمريكي:** تفسر تقلبات أسعار النفط حوالي (10% – 20%) من التغيرات طويلة الاجل في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل عملة 16 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED) ؛ بسبب ربط الدولار الأمريكي بالنفط بدل الذهب منذ سبعينيات القرن الماضي .
4. **الاسواق المالية:** نظراً لوجود العديد من العقود الآجلة وعقود الخيارات ومشتقاتهما المالية فأصبح النفط يتداول في الأسواق المالية من دون أي تسليم فعلي مما يعطيه دوراً مهماً في الأسواق المالية. ويرى الباحثون إن لتقلب أسعار النفط تأثيراً سلبياً في الأسواق المالية للدول الناشئة والتي تعد أسواقها المالية ناشئة غير مكتملة.
5. **النفط غير التقليدي:** مع ارتفاع أسعار النفط تصبح كلفة انتاج النفط غير التقليدي سواء كان مستخرجاً من بعض السلع الزراعية أو من بعض الصخور والرمال ذو جدوى اقتصادية عالية؛ حيث يغطي السعر المرتفع الكلفة العالية لإنتاج برميل النفط مما يعني تساوي الايراد الحدي مع الكلفة الحدية.
6. **التغير في مخزون النفط الأمريكي:** توصل الباحثون الى إن التغير في المخزون الأمريكي يزيد من تقلبات أسعار النفط في الاجل القصير والمتوسط (لمدة عشرة اشهر فقط) إلا إنه تكون مستقرة بعد ذلك ويختفي أثرها بعد (60 شهراً).
7. **الاحداث الجيوسياسية:** تعمل الاحداث الجيوسياسية من نزاعات مدنية ومسلحة على زيادة أسعار النفط إلا إنها تضاءلت بعد العام 2000 .
8. **العوامل الطبيعية:** تؤثر العوامل الطبيعية التي تحدث في طرق امداد الدول الصناعية بالنفط فتحدث تقلباً في أسعار النفط كإعصاري ريتا وكاترينا عام2005.
9. **أسلوب إدارة أوبك** فيما إذا كان محافظاً أم لا: فكلما كان محافظاً كلما قلت تقلبات أسعار النفط .
10. **طلب الاقتصادات الناشئة** كالصين والهند ونمور اسيا والذي يزيد عن (20%) من الطلب العالمي على النفط والذي يرافقه معدل نمو اقتصادي مرتفع مع انخفاض استعمال مصادر الطاقة المتجددة .
11. **رغبة النظم المالية العالمية** في تمويل الاستثمار في المناطق النائية والخطرة وغير المستقرة.
12. **عوامل أخرى:** كنمو السكان الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية، السياسة النفطية لدول خارج أوبك، الطاقة الإنتاجية للمصافي النفطية، والقيود على البنى التحتية، الطاقة الإنتاجية الاحتياطية للدول المصدرة، فضلاً عن تكاليف الاستكشاف والتطوير. ونظراً لتأثر أسعار النفط بعوامل عديدة فمن البديهي أن تظهر تقلبات مستمرة وهذا الامر يفسر عدم واقعية معظم التنبؤات (Forecasting) بأسعار النفط الخام العالمية ، وإن اليقين الوحيد في سوق النفط العالمية هو عدم اليقين نفسه.

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه: الاقتصاد الريعي هو عبارة عن نمط أو نظام اقتصادي يعتمد مصدراً واحداً للدخل، وغالباً ما يكون هذا المصدر طبيعياً، مثل المعادن والمياه والنفط والغاز، لكنه لا يتوقف عند هذه الموارد. وبحسب بعض الاقتصاديين، فإنه نظام اقتصادي استثنائي لا يدوم طويلًا، لأنه مرتبط بالموارد الطبيعية التي من المحتمل أن تنفَذ، لأنه لا يعتمد على رأس مال بشري قادر على الابتكار، وبحسب بعض المصادر، فإن الاقتصاد الريعي يجعل الدولة محتكرة للموارد الطبيعية.(شقير ،1986: 184) كان العالم الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الريعي باعتباره شكلًا من أشكال المردود المالي، وذلك في كتابه ثروة الأمم، أما كارل ماركس، فكان أول من استعمله كنمط اقتصادي وذلك في كتابه رأس المال. ويُعرَّف اقتصاد الريع بأنّه الاقتصاد الذي يهتم بالمحافظة على النشاطات التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الريعية، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصور واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة. من التعريفات الأُخرى لاقتصاد الريع هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاريّ الذي يؤدي إلى ظهورمجتمع استهلاكي مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتمّ هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة

التحويلية(الشمري ،2010 :5). اما خصائص اقتصاد الريع: يتميز اقتصاد الريع بمجموعة من الخصائص وهي(البيلاوي،1987: 8).

1. يعتمد اقتصاد الريع على وجود موارد ماليّة خارجيّة غير مرتبطة مع العملية الإنتاجيّة؛ ممّا يؤدي إلى ظهور سلوكيّات ريعيّة لا تشجع على الاستمرار في الإنتاج المحليّ
2. يهتمُّ الريع بالحصول على إيراداته من الأسواق خارج الدول.
3. يكون الريع عادةً المصدر الرئيسيّ للإيرادات الخاصة بالاقتصاد المحليّ.
4. يعتمد الريع على النشاط الاقتصاديّ للسكان، والمرتبط بإعادة توزيع واستهلاك الريع بدلاً عن المساهمة في إنتاجه.

ثالثا:- عرض النقود : يعرف عرض النقد بإجمالي القوة الشرائية لدى الافراد او المؤسسات المختلفة خلال مدة زمنية معينة كما يُعرّف بانه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة، ومن ثم يضم خليط من العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية وتمثل اجمالي وسائل الدفع الاساسية (الوزني والرفاعي ،2004: 283) ،هناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقد سنستعرض الضيق والواسع وهي:

1. **عرض النقود بالمعنى الضيق:** ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ،كما يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية و يدعى في الاقتصاد بعرض النقد (M1) وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية و المعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمز (CR) و يضاف إليها أيضا حجم النقود المُحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ويرمز لها بالرمز (DD)و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الضيق (M1) (الوزني والرفاعي ،2004: 284) .
2. **عرض النقد بالمعنى الواسع** : وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود في أعلاه فضلاً عن الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز (TD) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع (M2) (الوزني والرفاعي ،2004: 284).

رابعا:- التنمية المستدامة: برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة ، ماتزال متواصلة منذ عام 1987 لغاية الان، وعلى الرغم من تباين المصطلحات والكلمات التي وردت حول التنمية المستدامة ، فأنها لا تختلف كثيرا في جوهرها ومضمونها عن تعاريف السابق للتنمية ، فهي حقل معرفي يتصف بالتكامل والتدخل والتراكم لما طرحته حقول المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية، اضافة الى حقول المعرفة التطبيقية ذات الصلة بالبيئة ومكوناتها المختلفة، اما التعريف اكثر شيوعا وانتشر في العالم هو (ان التنمية المستدامة نموذجًا جديد يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته (الاشوح ،56:2017). اذا ان عملية التنمية المستدامة تسعى الى احداث تغيرات جوهري في كل من الاقتصاد والبيئة والمجتمع وفقا لاحتاجيات الحالية مع احتفاظ بحقوق الاجيال القادمة، وهذا التعبير يختلف من مجتمع لاخر ومن دوله لاخر، ويعتمد ذلك على تحسن كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في كل بلد اضافة الى طبيعية الظروف التي يمر بها ذلك البلد (بشير،2013 : 15).

خامسا:- الناتج المحلي الإجمالي.(GDP) :يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وبالقيم الحقيقية (بعد استبعاد أثر التضخم) (الوادي والعساف ،2009 :31). وإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) بشكل عام ونصيب الفرد منه بشكل خاص يؤدي إلى زيادة الادخار ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، إذ إن معدل نمو الزيادة المستمرة والحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعد من أهم

المؤشرات التي تعبر عن نمو الاقتصاد ،لذلك على جميع دول العالم ضرورة إنتهاجها لسياسة مالية ومصرفية أكثر كفاءة لتشجع الأفراد على الادخار والامتناع عن الاكتناز (شاني،2011 :83).

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط وعرض النقود الواسع في العراق

أولا: أسعار النفط: وفق الشكل (1) فان العراق قد استأنف تصدير النفط الخام عام 2004 بعد انقطاع لاكثر من عقد من الزمان بسبب فرض الحصار الاقتصادي، وان أسعار النفط في العراق قد تطور خلال مدة البحث متأثرا بالبيئة الدولية وما شهدته من تغيرات، وبالسوق النفطية العالمية التي تاثرت هي الأخرى بمعطيات سوق الطاقة والية السوق ونوع القرارات التي ابرمت في تلك الأسواق بين البلدان المتعاملة بها. عموما بلغ سعر النفط في العراق عام 2004 (34.6) دولار وقد اخذ بالارتفاع التدريجي حتى بلغ عام 2008 (92.08) دولار، وقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط تحقق فوائض مالية كبيرة في العراق. خصوصا ان كميات انتاج النفط في العراق كان خاضعا لمعطيات الإمكانات المحلية ومقدرة الشركات الأجنبية المشتركة في استخراج النفط الخام. وقد تاثرت أسعار النفط بتداعيات الازمة المالية عام 2007 فقد تعرضت للانخفاض عام 2009 اذ وصلت الى (60.5) دولار، ولكنه بعدها تعافى العالم من تداعيات تلك الازمة تدريجيا وقد بدءت أسعار النفط في الارتفاع اذ بلغت عام 2011 (106.17) دولار، وقد انتعشت الاحتياطيات الأجنبية في العراق سواء التابعة للحكومة المركزية او البنك المركزي العراقي، ولكن سرعان ما بدء يلوح في الأفق بوادر ازمة أحاطت بسوق النفط الدولية، وصلت ذروتها عام 2014 حيث انخفضت أسعار النفط في العراق الى (94.45) دولار، وبسبب تزامن هذه الازمة مع هجمات التنظيمات الإرهابية في عموم المحافظات العراقية وسقوط عدد من المحافظات العراقية بيد تلك المجاميع الإرهابية وتوقف استخراج النفط فيها، فان تداعيات هذه الاحداث تسببت بانخفاضات مضاعفة في أسعار النفط حيث بلغت أسعار النفط عام 2015 (47.87) دولار وفي عام 2016 قد وصلت أسعار النفط في العراق الى (39.53) دولار وان هذه الانخفاضات وصلت تقريبا الى تكلفة استخراج برميل النفط وفق الاتفاق المبرم مع الشركات الأجنبية لاستخراج النفط العراقي. مما عرض الحكومة المركزية الى حرج كبير وشكك في مقدرتها على تسوية التزامتها تجاه الأطراف المتعامل معها. ولكن وبسبب اتفاق أوبك بلص المتضمن تخفيض انتاج النفط فقد بدءت أسعار النفط في الانتعاش التدريجي حيث بلغت عام 2017 (51.87) دولار ولكن وبسبب تداعيات جائحة كورونا فان أسعار النفط قد انتكست مجددا حيث بلغت عام 2020 (41.55) دولار، وبعد ما تعافى العالم والعراق من هذه الجائحة بدءت تتعافى أسعار النفط مجددا حيث وصلت عام 2022 الى (97.33) دولار.

الشكل (1): أسعار النفط في العراق للمدة (2004-2022) (دولار امريكي)

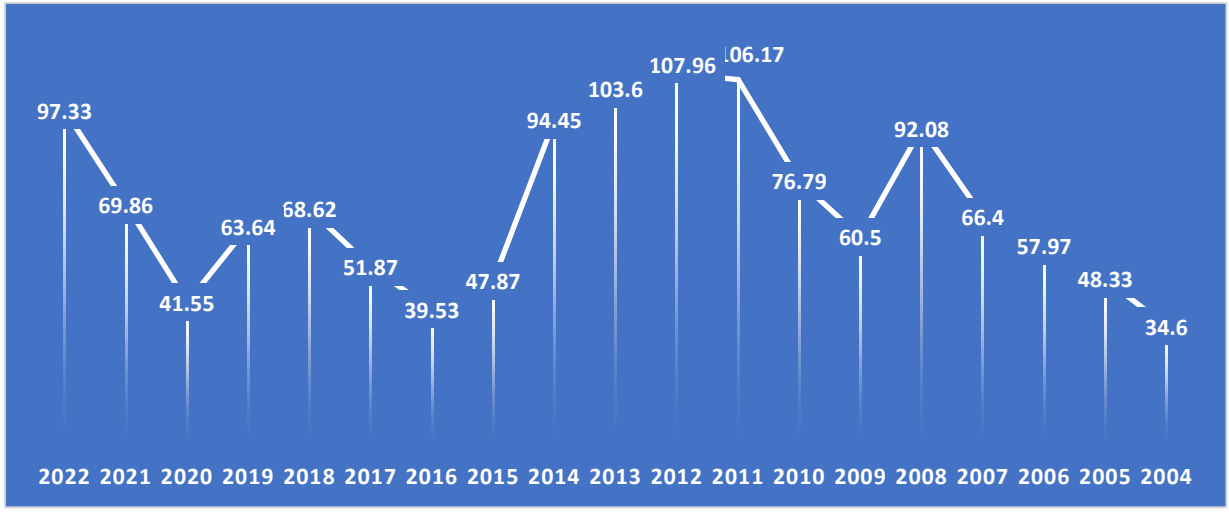

المصدر: منظمة أوبك، الاحصائيات، سنوات متنوعة.

ثانيا: عرض النقود: يشير الجدول (1) ان عرض النقود الواسع قد تطور كثيرا خلال مدة البحث، حيث بلغ عام 2004 (11.5) مليار دينار وقد اخذ بالارتفاع التدريجي حتى بلغ عام 2008 (34.86) مليار دينار، وقد واصل عرض النقود الواسع ارتفاعه حتى بلغ عام 2011 (72.07) مليار دينار. وقد استمر في الارتفاع حتى بلغ عام 2014 (90.57) مليار دينار، ولكن بعد هذا عام فان عرض النقود الواسع قد تاثر بتداعيات الازمة المزدوجة التي تعرض لها حيث انخفض عرض النقود الواسع الى (82.44) مليار دينار 2015، ولكنها بعدها تعافى اذ بلغ عام 2016 (84.94) مليار دينار وقد انخفض مجددا عام 2017 اذ بلغ (72.9) مليار دينار بسبب انخفاض انتاج النفط ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بعد ذلك واصل ارتفاعه حتى وصل عام 2022 (168.291) مليار دينار.

بالنسبة للعملة خارج المصارف وبسبب ضعف النضوج الثقافي لدى السكان بشأن المنتجات المصرفية الحديثة وفقدان الثقة بالمؤسسات المصرفية فانها قد تطورت بشكل كبير وتفوقت على باقي مكونات عرض النقود الواسع خلال مدة البحث، حيث بلغ عام 2004 (7.16) مليار دينار وقد تطورت حتى وصلت عام 2014 الى (36.07) مليار دينار، وقد انخفضت عام 2015 الى (34.86) مليار دينار وعام 2017 لنفس السبب أعلاه، ولكنه قد تعافى بعد ذلك حتى بلغ عام 2022 (82.03) مليار دينار. وان الودائع الجارية فانها قد تقلبت قليلا خلال مدة البحث وان هذا التقلب جاء بفعل التعاملات الحكومية بشكل خاص والأهلية بشكل عام، فقد بلغت عام 2004 (2.99) مليار دينار واخذت بالتطور حتى بلغت عام 2011 (34.19) مليار دينار، وقد تعرضت للانخفاض عام 2012 حيث وصلت (33.14) مليار دينار وقد تقلبت بعد ذلك متاثرة بالنشاط اليومي للمؤسسات الحكومية والأهلية من خلال تسوية الالتزامات المالية عبر الصكوك، اذ بلغت عام 2022 (64.45) مليار دينار. اما الودائع الزمنية والثابتة فقد كان تطورها محدود جدا حيث تقلبت على نحو طفيف اذ بلغت عام 2004 (1.35) مليار دينار وفي عام 2012 بلغت (11.61) مليار دينار. اما عام 2015 فقد بلغت (17.00) مليار دينار وقد تطورت حتى بلغت عام 2022 (12.81) مليار دينار.

الجدول (1) عرض النقود الواسع ومكوناته في العراق للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

السنوات	عرض النقود الواسع	الودائع الزمنية والثابتة	الودائع الجارية	العملة خارج المصارف
2004	11.5	1.35	2.99	7.16
2005	14.66	3.27	2.28	9.11
2006	21.05	5.59	4.49	10.97
2007	26.92	5.20	7.49	14.23
2008	34.86	6.67	9.70	18.49
2009	45.34	8.04	15.52	21.78
2010	60.29	8.55	27.40	24.34
2011	72.07	9.59	34.19	28.29
2012	75.34	11.61	33.14	30.59
2013	87.53	13.70	38.84	34.99
2014	90.57	17.88	36.62	36.07
2015	82.44	17.00	30.58	34.86
2016	84.94	14.21	28.65	42.08
2017	72.9	11.98	29.50	31.42
2018	95.39	17.57	37.33	40.49
2019	103.44	16.67	39.13	47.64
2020	119.91	16.55	43.37	59.99
2021	132.76	12.81	48.42	71.53
2022	168.291	21.81	64.45	82.03

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

يقدم الجدول (2) دليلا عن مدى النضج المصرفي لدى الافراد خلال مدة البحث، ومدى مقدرة المؤسسة المصرفية في تطوير النشاط المصرفي، اذ تشير البيانات الى ان المساهمة النسبية للعملة خارج المصارف كانت الأعلى اذ تراوحت بين (39.25%) عام 2011 كحد ادنى و(62.26%) عام 2004 كحد اعلى، ثم يليها المساهمة النسبية للودائع الجارية والتي قد تراوحت بين (15.55%) عام 2005 كحد ادنى و(47.44%) عام 2011 كحد اعلى، وأخيرا جاءت المساهمة النسبية للودائع الزمنية والثابتة والتي تراوحت بين (9.65%) عام 2021 كحد ادنى و(22.31%) عام 2005 كحد اعلى.

الجدول (2) المساهمة النسبية لمكونات عرض النقود الواسع في العراق للمدة (2004–2022) (%)

السنوات	نسبة الودائع الزمنية والثابتة	نسبة الودائع الجارية	نسبة العملة خارج المصارف
2004	11.74	26.00	62.26
2005	22.31	15.55	62.14
2006	26.56	21.33	52.11
2007	19.32	27.82	52.86
2008	19.13	27.83	53.04
2009	17.73	34.23	48.04
2010	14.18	45.45	40.37
2011	13.31	47.44	39.25
2012	15.41	43.99	40.60
2013	15.65	44.37	39.97
2014	19.74	40.43	39.83
2015	20.62	37.09	42.29
2016	16.73	33.73	49.54
2017	16.43	40.47	43.10
2018	18.42	39.13	42.45
2019	16.12	37.83	46.06
2020	13.80	36.17	50.03
2021	9.65	36.47	53.88
2022	12.96	38.30	48.74

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجدول (1).

ثالثا: العلاقة بين أسعار النفط وعرض النقود الواسع : ان العلاقة بين أسعار النفط وعرض النقود في العراق جاءت على النحو الاتي: عندما ترتفع أسعار النفط فان العائد النفطي بالدولار الأمريكي سوف يرتفع مما يزيد من احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي ومن ثم ارتفاع الأساس النقدي مما يضغط على عرض النقود بالارتفاع بغض النظر عن مستوى العام للأسعار ومعدل التضخم والعكس صحيح، اذ يلحظ من خلال الشكل (2) ان تلك العلاقة كانت على اتجاهين هما: الاتجاه الأول وهو الاتجاه المتسق والملون باللون الأحمر حيث تشهد الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط ارتفاعات مناظرة في عرض النقود الواسع، مثال ذلك المدة (2004–2008)، عام 2018، 2021، 2022. اما الاتجاه الثاني وهو الاتجاه المعاكس لحركة أسعار النفط والملون باللون الأخضر، والذي يعبر عن تحرر العلاقة القائمة بين أسعار النفط وعرض النقود وما يحدثه ذلك من ضغوط تضخمية، مثال ذلك المدة (2009–2017)، عام 2019، 2020. وان هذا الاتجاه تضمن تحرك إيجابي وسلبي، تمثل التحرك الإيجابي بارتفاع أسعار النفط مقابل انخفاض عرض النقود الواسع، وهذا يعني ان عرض النقود قد اتخذ مسارا مسايرا لحركة الإنتاج المحلي، حيث يشهد الإنتاج المحلي غير النفطي تراجع كبير بسبب ريعية الاقتصاد المحلي، كما في عام 2017 فقط. وقد تمثل التحرك السلبي بانخفاض أسعار النفط مقابل ارتفاع عرض النقود الواسع، حيث ان ارتفاع عرض النقود سيكون مصحوب بارتفاع بمستوى الأسعار المحلية على اثر تراجع نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، كما في الاعوام 2009، 2013، 2014، 2016، 2020.

الشكل (2)العلاقة بين أسعار النفط الخام وعرض النقود الواسع في العراق للمدة (2004-2022)

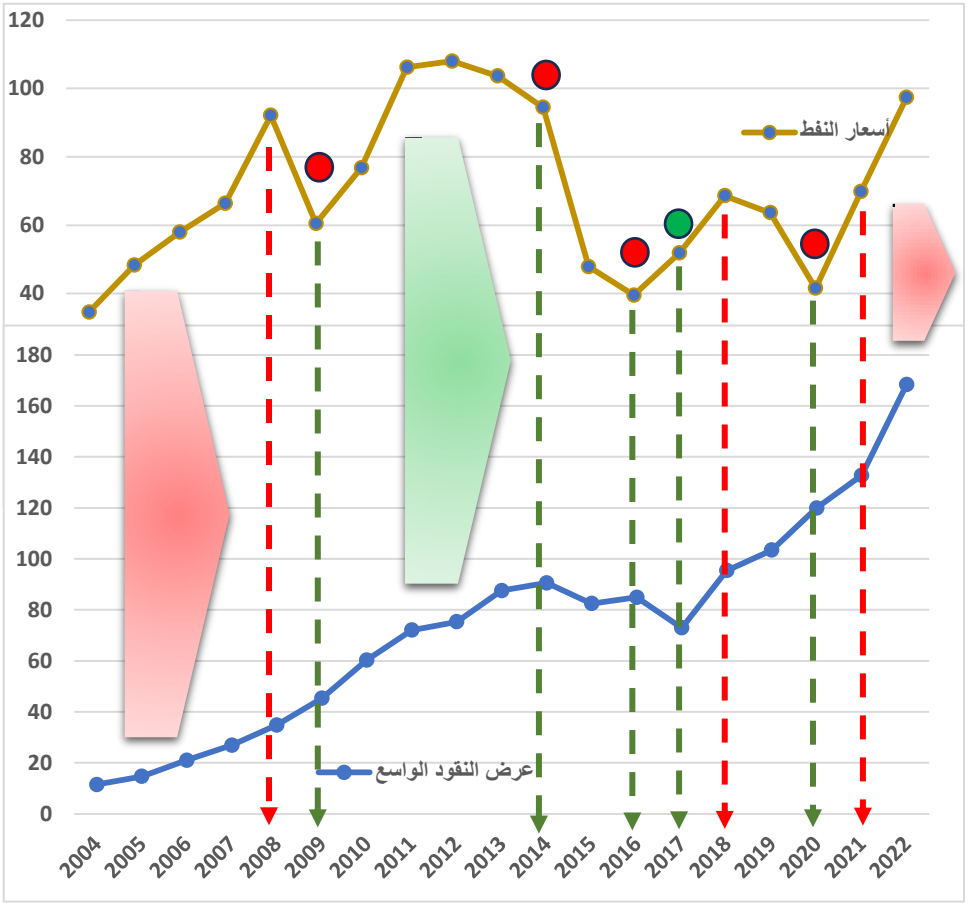

المصدر: منظمة أوبك، الاحصائيات، سنوات متنوعة.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

الاستنتاجات :

1-شهدت أسعار النفط في العراق تقلبات عديدة مثلت اضطرابات وازمات دولية شهدها الاقتصاد العالمي عموما وسوق النفط الدولية خصوصا. وهو ما ترك اضطرابات في سلوك اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية. وعدم استقرار اقتصادي.

2-تطور عرض النقود خلال مدة البحث من خلال اتخاذه مسارا زمنيا تصاعديا اغلب مدة البحث. وقد كانت أسباب ارتفاع عرض النقود هو ارتفاع العوائد النفطية ومن ثم ارتفاع مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار، وهو ما أدى الى ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي.

3-تمثلت النقود خارج المصارف المساهم الأكبر في عرض النقود الواسع ما يعني انتشار ظاهرة التنقيد وضعف الثقافة المصرفية وانعدام ثقة الافراد بالمؤسسات المصرفية. فضلا عن سيادة النزعة الاستهلاكية لدى الافراد عزز من تداول النقود خارج المصارف.

4-ان ارتفاع أسعار النفط دفع باتجاه عرض النقود الواسع بالارتفاع اغلب مدة البحث وهو ما تسبب بتاكل القوة الشرائية في ظل تراجع نمو الأنشطة الإنتاجية غير النفطية. الامر الذي أدى بان يكون تغير عرض النقود تابع لتغيرات أسعار النفط ومن ثم العوائد النفطية في العراق.

التوصيات :

1- تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية من اجل التنويع الاقتصادي والحد من التركز الاستثماري في القطاع النفطي. وجعل القطاع النفطي البوابة التي من خلالها يمكن الوصول الى تعزيز بيئة الاستثمار المحلي.

2-توجيه حزم تحفيزية من قوانين وتعليمات وإجراءات تشجع نمو القطاعات الإنتاجية المحلية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وتعزيز قوة القانون وسيادة الدولة والاهتمام بالمشاريع الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد المحلي.

3-الاستثمار الامن في الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي من اجل زيادته بشكل جيد ويحد من الاعتماد الكبير بينه وبين مبيعات الحكومة المركزية للدولار الأمريكي. وان من شان هذه الالية ان تؤمن مقدرة البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي ممكن ان تتولد عبر الزمن.

المصادر :

1- محمد ازهر السماك وزكريا عبد الحميد باشا ،(1979), دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ،دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل ،العراق .
2- سهير التتير ، (2007), التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا ،دار المنهل ،بيروت ،لبنان .
3- حمادي نعيمة ، (2010), اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف ،الجزائر .
4- د.لبيب شقير ،(1986)تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للنشر والتوزيع ،بغداد.
5- د.مايح شبيب الشمري ،(2010) تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ،ع 15.
6- د.حازم الببلاوي، (1987) الدولة الريعية في الوطن العربي ،مستقبل العربي ،ع 103،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .
7- خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفعي ،(2004) مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار الموسوعة للنشر والتوزيع ، بغداد، العراق .
8- وليد الاشوح، (2017) التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ،مؤسسة يسطرون للطباعة والنشروالتوزيع ، القاهرة، مصر ،ط1.
9- كامل كاظم بشير ،(2013)ارجوحة التنمية في العراق ،دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية،بغداد .
10- محمود حسين الوادي واحمد عارف العساف ،(2009)الاقتصاد الكلي ،ط1،العراق ،بغداد .
11- سلام كاظم شاني ،(2011) تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق ،رسالم ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،رسالة غير منشورة .